مكانة الأرشيف في الجزائر أخصائي الأرشيف و إمكانيات التوظيف

أ. ختير فوزية فاطمة
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية
جامعة وهران

الملخص:

تدور حيثيات هذا المقال على الأرشفة في الجزائر، وجاء في محاوره الكبرى: مجال الأرشيف، أخصائيو الأرشيف ومهامهم، المؤسسات العاملة في الأرشفة، كيفية التوظيف في المؤسسات الأرشيفية وما تعلق بها.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف، الإدارة، المؤسسة، العمومية، الوثائق.

Summary:

The merits of this article revolve around archiving in Algeria, and its major axes are: the field of archives, archive specialists and their tasks, institutions working in archiving, how to employ in archival institutions and what is related to them.

Keywords: archive, administration, institution, public, documents.

مقدمة:

حفظ المعلومات ذات الأهمية عن طريق تسجيلها على أوعية من أجل نقلها إلى الأجيال اللاحقة أو ما يعرف اليوم بالأرشفة، سلوك قديم عند الإنسان يمتد عبر الزمن إلى أكثر من ثلاثة ألاف سنة. فالرسومات و الكتابات المكتشفة داخل الكهوف تعتبر أرشيفا ، كما استعملت عدة مواد كحوامل من أجل حفظ المعلومة، من مواد حيوانية و نباتية كالجلود و ورق البردي، و تطورت المواد المستعملة وصولا إلى الورق ثم الأشكال الجديدة للأرشيف على شكل اسطوانات، أقراص، و

وثائق إلكترونية. هكذا إذا ثم ميلاد رصيد للذاكرة أو كما يسميها جون فافيي دار الذاكرة، ويعرف الأرشيف عموما في التعريفات الرسمية و الخاصة على أنه يمثل مجموع الوثائق المنتجة و المستلمة من طرف الهيئات العمومية و الخاصة أثناء تأدية المهام، و التي تحفظ لأهميتها الإدارية وقيمتها التاريخية.

مهنة الأرشيفي وموازاة لتطور الوثائق المعنية بالحفظ أو الأرشفة ، عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا عبر الزمن، ورغم أن هذا التطور يختلف من مجتمع إلى مجتمع، حيث أنه إذا كان مجال الأرشيف عند الغربيين قد عرف تطورا ملحوظا مع مطلع القرن الماضي، مع بدأ فتح الأرشيف للاطلاع العلمي، وعرف منعرجا كبيرا من التطور و الرقي بعد الحرب العالمية الثانية، مع ظهور أنواع جديدة من الأرشيف، خاصة الأرشيف الرقمي. فإنه في البلاد العربية وفي الكثير من الأحيان لا تزال صورة الأرشيف المحفوظ بطرق عفوية و متخلفة، في أماكن لا تليق لذلك كالخزانات الجدارية أو الأقبية قائمة إلى يومنا هذا، كما أن ذهنية إبعاد بعض الموظفين غير المرغوب فيهم، وإلحاقهم بمصالح الأرشيف عقابا لهم، لا تزال متداولة في بعض الهيئات أحيانا، و مع ذلك يمكن القول أن مثل هذه الظواهر بدأت في الزوال بالموازاة مع اهتمام المسئولين بموضوع الأرشيف كتراث ثقافي وتاريخي، و مصدر للمعلومات. ففي الجزائر مثلا لا يمكن أن ننكر أنه قد شيّدت العديد من المباني الخاصة بحفظ الأرصدة الأرشيفية، وجهّزت بالتجهيزات الضرورية لذلك، كما بذلت جهود من أجل تكوين الأخصائيين في المجال وتوفير مناصب العمل لهم على مستوى الإدارات و المؤسسات العمومية

1. مجال الأرشيف في الجزائر:

الجزائر و على غرار جل الدول العربية و الإفريقية عانت طيلة الفترات الاستعمارية التي عاشتها من نهب و ترحيل تراثها الأرشيفي إلى الخارج، خاصة من طرف الاستعمار الفرنسي الذي عمل طيلة وجوده بالجزائر على الاستيلاء على الأرصدة الأرشيفية التي هي ملك للدولة الجزائرية و التي يعود تاريخها لمختلف الفترات الزمنية، خاصة أرشيف الفترة العثمانية و ما جاء بعد ذلك ممّا أنتجته

الإدارات خلال تواجد الاحتلال الفرنسي ببلادنا، وهذا رغم أن القانون الدولي واضح في هذا السياق و يؤكد على أن الأرصدة الأرشيفية المنتجة في ظروف الاستعمار من حق الأقاليم المحتلة و شعوبها. هذا المشكل لا يزال يشكل نزاعا بين الدولتين الجزائرية و الفرنسية[1]. بل الأكثر من هذا أن السلطات الفرنسية عملت و طيلة وجودها بالجزائر على منع المواطنين الجزائريين من العمل في هذا القطاع الاستراتيجي، فلم تجد الجزائر عند الاستقلال أي أرشيفي جزائري قادر على التكفل بما تبقى من أرصدة سلمت من الترحيل و الحرق. كما أن فقدان عدد كبير من المواطنين لوثائق إثبات حقوقهم و ممتلكاتهم و أحيانا حتى وثائق إثبات هويتهم كان سببا في اهتمام السلطات مبكرا بالأرشيف و بضرورة تكوين المتخصصين في هذا المجال ، والإطارات القادرة على تسيير مصالح الأرشيف في الجزائر، و أيضا عن طريق فتح مجال العمل في الأرشيف على مستوى الإدارات و المؤسسات العمومية بصفة عامة، و بالنسبة للمؤسسات الأرشيفية بصفة خاصة، و تشجيع هذه الأخيرة على المساهمة في تكوين أخصائي الأرشيف، و تحسين ظروف العمل و حفظ التراث الأرشيفي لديها، عن طريق إصدار النصوص التشريعية التنظيمية الخاصة بمجال الأرشيف و تسييره، و إنشاء المباني الخاصة بذلك ومضاعفة مناصب العمل المختصة..

2. مـــــهـــــام الأرشيف:

إضافة إلى كونها تمثل أداة للبحث العلمي و التاريخي، فإن أول من يحتاج إلى الوثائق الأرشيفية هي الهيئة التي تنتجها، تحتاج إليها من أجل متابعة الأعمال، أو في اتخاذ القرارات، أو إثبات بعض المعلومات أو الحقوق. لدى تعتبر الهيئة المسؤول الأول عن الوثائق التي تنتجها. كما أن القوانين وخاصة القانون المتعلق بالأرشيف في الجزائر ينصّ على أن الهيئة مسؤولة أمام القانون على أرشيفها منذ نشأته إلى غاية إتلاف ما ليس له أهمية تاريخية منه، أو دفع ما له قيمة منه إلى مراكز الأرشيف التي تتحمل مسؤولية حفظ التراث الأرشيفي الوطني، و إيجاد من يهتم به على المستوى الوطني، الجهوي، أو حتى الولائي و البلدي.

يمكن القول أن مهام الأرشيف تؤول إلى ثلاث اتجاهات حيث توفّر هذه الأرصدة كل المعلومات و الوثائق اللازمة إلى السلطات الحكومية، كما يجد ضمنها المواطن كل المعلومات التي تخص حقوقه القانونية، بل و تصدر له نسخا عن الوثائق و الشهادات التي يطلبها.

إضافة إلى هذا فالتراث الأرشيفي لديه أيضا واجبات اتجاه معاهد البحث العلمي، و الباحثين الخواص، خاصة في ميدان البحث التاريخي. كما هناك مهام خاصة تندرج من طبيعة هذه الوثائق الأرشيفية، التي تفيد في بعض النشاطات الثقافية.

حاليا، و في أغلب الأحيان نصوص تشريعية أو قانونية تتناول و بدقة هذه المهام الخاصة بالأرصدة الأرشيفية حيث أنه مهما كانت صفة هذه الأرصدة و مهما كانت طبيعة الهيئة التي تقوم بحفظها كمؤسسة وطنية، جهوية أو حتى بلدية، الأرصدة الأرشيفية و الوثائق المكوّنة لها يعهد لها خاصة ب:

– مهمة إدارية: فالوثائق الأرشيفية تحتاجها الإدارة المنتجة لها كمرجع، كما قد يرجع إليها في اتّخاذ القرارات. كما أن إدارة حفظ الأرشيف هي أولا و قبل كل شيء في خدمة الإدارات الأخرى: التي تستقبل أرشيفها، تقوم بمعالجته و تقديمه إليها من أجل الاطلاع إذا تطلب الأمر ذلك.

– مع مرور الزمن، البعد التاريخي يصبح مهيمنا، و استغلال الرصيد الأرشيفي في البحث عن الحقائق التاريخية و العلمية يصبح لا بديل عنه. و تعامل و تعاون مصالح الأرشيف والأرشيفيين مع الباحثين، الجامعيين و كذا الأكاديميات و معاهد البحث يصبح قائما.

- بالإضافة إلى مهامها التقليدية لخدمة الإدارة و البحث العلمي المتخصص، أصبحت الوثائق الأرشيفية يرجع إليها عند كل مناسبة لإقامة المعارض التاريخية و الثقافية. و ارتقت معها المراكز الأرشيفية التي أصبحت وصل ترابط ثقافي من خلال استقبال الزيارات و التربّصات و وفود الزوار من الطلاب و التلاميذ وغيرهم.

3. المؤسسات الأرشيفية في الجزائر:

سعت الجزائر مبكّرا إلى تدارك النقص الذي كان موجودا لديها في مجال التخصص في الأرشيف عن طريق إحداث تكوين تقني في مجال المكتبات و الأرشيف، كان ذلك من خلال المرسوم 64-135 المؤرخ في 24 أفريل1964[2] ، اشترط للترشح من أجلها مستوى الباكالوريا.

في سنة 1975، ثمّ فتح تخصص ليسانس علم المكتبات[3] لأول مرة في الجزائر، و إحداث – من بين تخصصات أخرى- تخصص "أرشيف" مرتبط بالليسانس السابقة الذكر[4]. ليجسد النصين المذكورين أعلاه ميدانيا من خلال القرار الصادر في 25 جويلية 1975 الذي نص على إحداث معهد علم المكتبات و العلوم الوثائقية بجامعة الجزائر[5].

معهدين آخرين لنفس التخصص الجامعي بكل من ولايتي قسنطينة ووهران ثمّ إحداثهما سنتي 1982 و 1984 على التوالي.

من هذه المعاهد الثلاث، الوحيدة على المستوى الوطني تخرج الآلاف ممن يمكن اعتبارهم اليوم متخصصين في مجال الأرشيف، و من هم يشغلون مختلف مناصب الأرشيف في الجزائر، في غياب تخصص جامعي خاص بالأرشيف إلى حد الساعة.

هؤلاء الأرشيفيون يمارسون مهامهم في المؤسسات الأرشيفية العمومية و الخاصة، سواء كانت هذه الهيئات تتمثل في مراكز أرشيف خاصة بحفظ الوثائق التاريخية، أو مصالح أرشيف العمر الثاني أي الوثائق ذات القيمة الإدارية. و يمكن تلخيص مختلف الهيئات الأرشيفية في الجزائر في المؤسسات التالية:

أ- مركز الأرشيف الوطني: الهيئة الأرشيفية العليا على المستوى الوطني، المسؤولة عن حماية التراث الأرشيفي الوطني، عن طريق جمعه، تنظيمه و معالجته، كما تشرف على كافة المؤسسات الأرشيفية على المستوى الوطني، و للإشارة يعتبر مركز الأرشيف الوطني المركز الوحيد في الجزائر الخاص بالأرشيف التاريخي، وهذا في غياب مراكز أرشيف جهوية أو ولائية خاصة بهذا النوع من الأرشيف.

ب – مصالح الأرشيف الولائية، التي هي تشرف على الأرشيف الإداري على مستوى الولايات ، أي أنها طبقا للنصوص التي تسيّرها تعتبر مصالح الأرشيف الولائية[6] مكاتب حفظ مؤقت لأرشيف الولايات. إلا أنه و في غياب وجود مراكز أرشيف خاصة بالأرشيف التاريخي على المستويين الجهوي أو الولائي، كلّفت المديرية العامة للأرشيف الوطني، مصالح أرشيف الولايات بالإشراف على الأرشيف على مستوى الولاية، و باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تأمين حفظ هذا الرصيد الأرشيفي و السهر على تسييره و معالجته.

ج – مصالح الأرشيف البلدية، هي أيضا تتكفل بالحفظ المؤقت للأرشيف الإداري على مستوى البلدية، تقوم بجمع الأرشيف التاريخي على مستواها قبل أن تدفعه لأرشيف الولاية أو لمركز الأرشيف الوطني من أجل الحفظ الدائم له.

د– مكاتب أرشيف المديريات التنفيذية: اهتمام السلطات الجزائرية بمسألة الأرشيف، يتّضح جليا من خلال القانون 88–09 الذي يحث الإدارات و المؤسسات العمومية على ضرورة الاهتمام بأرشيفها الإداري لفترة من الزمن قبل فرزه و دفع ما له أهمية إدارية إلى مراكز الحفظ الدائم للأرشيف[7]. من هنا أصبح لكل إدارة أو مؤسسة عمومية على غرار المديريات التنفيذية على مستوى الولايات مصالح أو على الأقل مكاتب أرشيف يشرف عليها في أغلب الأوقات متخصصون من خريجي علم المكتبات و العلوم الوثائقية.

هـ– مصالح أرشيف المؤسسات العمومية: المؤسسات العمومية الاقتصادية[8] و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[9] هي الأخرى تضم ضمن هيكلها التنظيمي مصالح للأرشيف، تعمل على حفظ الأرشيف الإداري و تنظيمه و تسييره.

و– مصالح أرشيف الإدارات المركزية: الإدارات المركزية على غرار الوزارات، المنظمات الوطنية،... تضم من بين مصالحها مصالح حفظ مؤقت للأرشيف. و من أجل رفع الضغط على هذه المصالح، و ضمان تسيير حسن لهذه الأرصدة الأرشيفية الأولية، أنشأت المديرية العامة للأرشيف الوطني ملحقة لمركز الأرشيف الوطني لحفظ أرشيف الإدارات المركزية،[10] تدعى مركز الأرشيف التمهيدي للإدارات المركزية.

4. أخصائي الأرشيف في الجزائر

1.4 الأسلاك الخاصة بأخصائي الأرشيف في الجزائر:

تنقسم الوظائف المتعلقة بالأرشيف و التابعة للوظيف العمومي في الجزائر إلى الأسلاك التالية:سلك وثائقي أرشيفي، سلك وثائقي أمين محفوظات للجماعات الإقليمية (البلدية)، سلك مكتبي، وثائقي، أمين محفوظات. و يرتبط كل سلك منها بقطاع من القطاعات الثلاث التالية على التوالي: الأسلاك المشتركة، إدارة الجماعات الإقليمية، والثقافة، كما تنظم هذه الأسلاك القوانين الخاصة بهذه القطاعات.

أ- سلك وثائقي أرشيفي: يضم هذا السلك مجموعة من الرتب الخاصة بأخصائي الأرشيف التابعة للإدارات المركزية، الولايات، مديريات الجهاز التنفيذي، و المؤسسات ذات الطابع العمومي. و يسيّر هذه الأسلاك القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك المشتركة في المؤسسات و الإدارات العمومية المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 يناير 2008 [11].

ب- سلك وثائقي أمين محفوظات للجماعات الإقليمية (البلدية): هذا السلك الذي كان يُشار إليه سابقا بتسمية وثائقي أمين محفوظات بلدي، ثم قيم على الوثائق و الأرشيف البلدي، يسيّر طبقا المرسوم التنفيذي رقم 11- 334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية[12].

ج- سلك مكتبي، وثائقي، أمين محفوظات: هذا السلك تابع لقطاع الثقافة، وهو يجمع بين وظائف المكتبي، الوثائقي، و الأرشيفي ضمن الهيئات التابعة لقطاع الثقافة مثل المتاحف و دور الثقافة، ويسيّر هذه الأسلاك المرسوم التنفيذي رقم 08-383 الصادر في 29 نوفمبر2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة[13].

وينقسم كل سلك من هذه الأسلاك إلى مجموعة من الرتب، تخص كل رتبة فئة من المتخصصين مرتبطة بمستوى تعليمي معين، أو الحاملة لشهادة معينة، سواء

كانت شهادة جامعية أو شهادة مرتبطة بالتكوين المهني، كما يرتبط كل سلك بمهام معينة تتناسب مع المستوى التعليمي أو التكوين الذي تخضع له هذه الفئة و يحدد كيفية التعيين في الوظيفة و إمكانيات و شروط الترقية .

2.4 مهام أخصائي الأرشيف:

يشترك الأرشيفيون المنتمون إلى كل القطاعات السابقة الذكر في القيام بالمهام الرئيسيّة التي يكلّف بها كل أرشيفي عموما، أينما كان و حيث ما وجد و التي يمكن تلخيصها في المهام التالية:

– العمل على الحفاظ على ذاكرة الأمة و حفظ التراث الوطني من خلال جمع و تكوين الرصيد الأرشيفي الوطني، و تعتبر هذه المهمة الرئيسية للأرشيفي.

– إدارة و تسيير الأرشيف كهيئة، و تسيير في نفس الوقت الأرشيف كرصيد من الوثائق ذات القيمة الأولية أو الثانوية.

و ضمن وظائفه هذه يقوم الأرشيفي بعدة مهام، فهو يقوم ب :

– جمع واستقبال الأرصدة الأرشيفية من قبل الهيئات (إدارات، مؤسسات ...).

– يعمل على معالجة هذه الوثائق

– يؤمن حفظها

– و إتاحتها للاطلاع حسب ما تقتضيه القوانين.

و يعتبر حفظ هذه الوثائق، وإتاحتها للاطلاع الوظيفتين الأساسيتين للأرشيفي[14]. ومن أجل هذا فهو يعمل على توفير الظروف الكفيلة بضمان بقاء هذا الأرشيف أطول مدة ممكنة، و يقوم بإنتاج الأدوات التي تسمح له و للمستعملين بالوصول إلى المعلومات التي يتضمنها هذا الأرشيف.

وإذا كانت إلى غاية أواخر القرن العشرين مهمة الأرشيفي تنحصر في التكفل بالوثائق غير الجارية أي بلغة المصطلحات الأرشيفية وثائق العمرين: الثاني أو ما يعرف أيضا بالأرشيف الإداري الذي تحتاج إليه الإدارة كمرجع أحيانا، و أرشيف العمر الثالث أي الأرشيف التاريخي الذي هو في خدمة البحث العلمي و التاريخي[15]. في الوقت الحالي و مع ظهور الأرشيف الرقمي أصبح مطلوبا من

الأرشيفي أن يتدخل منذ العمر الأول للوثيقة الأرشيفية[16]، أي منذ إنتاج الوثائق الأرشيفية، عندما تكون الوثائق لا تزال في المكاتب التي أنتجتها، و تستعمل يوميا خاصة على مستوى الدول التي بلغ مجال الأرشيف و علم الأرشيف فيها درجة متقدمة من التطور.

كما أن للأرشيفي أدوارا بيداغوجية و ثقافية[17]، فهو قد:

– يساهم في التعريف بالأرشيف، و مهنة الأرشيفي عن طريق استقبال الوفود و المجموعات من باحثين، طلاب، تلاميذ، وغيرهم.

– يساهم في تكوين و تدريب الأرشيفيين من خلال استقبال المتربصين في اختصاص الأرشيف.

– إقامة المعارض في المناسبات الوطنية، والثقافية.

و مع دخول تكنولوجيات المعلومات و الاتصال إلى مجال الأرشيف، و بظهور أنواع جديدة من الأرصدة الأرشيفية، أصبح الأرشيفي يقوم بمهام جديدة مثل: تأليلة ورقمنة الأرصدة الأرشيفية، إتاحتها عن بعد، و خاصة الأرشفة الإلكترونية.

3.4 مهام أخصائي الأرشيف في الجزائر من خلال القوانين الأساسية للوظيف العمومي:

مهام كل فئة من أسلاك الأرشيفيين المذكورة أعلاه يحددها القانون الأساسي الخاص بهم، و تنظمها النصوص القانونية المنبثقة عن السلطات الأرشيفية العليا في البلاد و المتمثلة في المديرية العامة للأرشيف الوطني. و عموما هذه المهام تتشابه بالنسبة للرتب المتشابهة أو التي تتساوى في المستوى التعليمي أو الشهادة المحصل عليا. ويمكن حصر هذه المهام كما يلي:

أ– الوثائقيون أمناء المحفوظات مهمتهم تكوين أرصدة الوثائق و المحفوظات التي يشرفون عليها و إثرائها، كما يعملون على صيانة هذه الأرصدة، كما يكلّفون بتصنيفها ووصفها وفقا للقواعد و المعايير التي تسير قطاع الأرشيف على المستوى الدولي، كما يمكن أن يقوموا بالأبحاث الوثائقية أو الأرشيفية أو ينسقون الأعمال في هذا المجال.

فإنه تسند إليهم مهمة القيام بالبحث عن الوثائق و الأرصدة الأرشيفية و جلبها و حفظها و معالجتها واستغلالها و بثها، وتصميم ما يرتبط بها من أنظمة الاستغلال.

ب- رؤساء الوثائقيين أمناء المحفوظات، و زيادة على المهام التي يكلف بها الوثائقيون أمناء المحفوظات الرئيسيون، فإنهم يكلّفون بتصميم المنظومات الوثائقية، و تنظيمها واستغلالها، ينجزون التلخيص و الملفات الوثائقية، كما يعدّون المطبوعات أو المنشورات التي تتصل بقطاع النشاط.

ج- وتتمثل مهام المساعدون الوثائقيين أمناء المحفوظات في استلام الوثائق الإدارية و تسجيلها أي استقبال دفعات الأرشيف و تدوين المعلومات المرتبطة بالعملية وجرد الوثائق المدفوعة، كما يساهمون في تكوين الرصيد الأرشيفي و تسييره.

5. التوظيف في مجال الأرشيف في الجزائر:

1.5 التوظيف في مجال الأرشيف في الجزائر منذ الاستقلال إلى2012

1.5. 1 سنوات الستينات و السبعينات

سنة 1962 و بعد الاستقلال استيقظت الجزائر على واقع مر يتمثل في عدم وجود أي أرشيفي جزائري بأي من مصالح الأرشيف الموجودة عبر التراب الوطني[18]، ذلك أنه منذ السنوات الأولى لاستعمارها الجزائر، و نظرا لأهميته و استراتيجيته، عملت الإدارة الفرنسية على السيطرة على مجال الأرشيف في الجزائر، عن طريق وضعه تحت سلطة رجالها. وطيلة الفترة الاستعمارية حرصت السلطات الفرنسية على إبعاد الجزائريين من العمل في مجال الأرشيف.

كان عدد الذين اختاروا العمل في قطاع الأرشيف في بداية السبعينات، _ رغم توفر إمكانيات العمل في أي مجال آخر آنذاك _ لا يتجاوز بضع عشرات، و من أجل تدارك هذا النقص الذي كان موجودا في قطاع الأرشيف، أعدّت السلطة الأرشيفية في الجزائر الممثلة في مديرية الأرشيف الوطني، تحت إشراف مديرها

السابق عبد الكريم بجاجة، برنامجا يهدف إلى إعادة تنظيم قطاع الأرشيف في بلادنا، و من بين ما تضمنه المخطط و إضافة إلى سن عدد كبير من النصوص التي كانت

تهدف إلى جمع التراث الأرشيفي، ضرورة حفظه و توفير الشروط المناسبة لذلك، تسييره وفقا للمعايير الدولية، فقد تضمن المخطط من بين أولوياته إحصاء العاملين في قطاع الأرشيف على المستوى الوطني، بهدف معرفة احتياجات القطاع من المتخصصين في هذا المجال و العمل على توفيرها ضمن مخطط خاص بذلك.

1.5. 2 سنوات الثمانينات و بداية التسعينات

في إطار سياستها الرامية إلى تطوير قطاع الأرشيف، و توفير اليد العاملة المتخصصة، سطّرت السلطات الأرشيفية الجزائرية برنامجا يقضي بتلبية احتياجات الإدارة من أرشيفيين. كان ذلك بعد القيام بإحصاء ما تتوفر عليه الهيئات الإدارية العمومية من موظفين في قطاع الأرشيف، المتخصصين في مجال الأرشيف أو القادمين من تخصصات أخرى.

ففي سنة **1994**، و بعد تخرج عدة دفعات من المتخصصين من معاهد علم المكتبات الثلاث، أحصت المديرية العامة للأرشيف الوطني **200** إطار في قطاع الأرشيف، من بينهم **76** فقط من سلك أو تخصص الأرشيف أي ما يعادل **38%** فقط أما الآخرون فكانوا ينتمون إلى تخصصات أخرى. بينما قدرت حاجيات المؤسسات الإدارية إلى أكثر من **3000** أرشيفي، إذا احتسبنا **35** وزارة، **48** ولاية، **500** دائرة، **1.548** بلدية، و حوالي **1.000** إدارات محلية[19].

وفي بداية سنة **1996** ارتفع عدد العاملون في قطاع الأرشيف إلى **466** موظف، **124** من هذا العدد من العاملين في قطاع الأرشيف لم يكونوا أرشيفيين من حيث التكوين أي ما يعادل **50 ,78**، مقابل **76** فقط ممن كانوا ينتمون إلى سلك الأرشيفيين المتخصصين أي بنسبة **50, 21** فقط. و يمكن تفسير هذا في كون أن النقص الكبير في عدد المتخصصين في الأرشيف هو الذي كان وراء سعي واستنجاد المسؤولين في هيئاتنا بسلك الإداريين لتسيير مصالح الأرشيف.

1.5. 3 سياسة التوظيف في مجال الأرشيف في الجزائر بدءا من التسعينات

سطّرت المديرية العامة للأرشيف الوطني برنامجا من أجل تدارك النقص في اليد العملة المتخصصة في مجال الأرشيف ، حيث عملت و بالتنسيق مع السلطات و مع الوظيف العمومي على توفير ما تحتاجه الهيئات الأرشيفية من أخصائيين في الأرشيف، وعلى خلق ما يناسب ذلك من مناصب عمل في المجال ، خاصة و أن عدد المتخرجين من معاهد علم المكتبات كان قد بلغ أكثر من 500 من حاملي شهادة الليسانس و الذين كان بمقدورهم تحمل عبئ إنقاذ التراث الأرشيفي في الجزائر و النهوض به مقارنة بغيرهم من الموظفين الذين لا يملكون المؤهلات في التخصص. وعليه فبين سنتي 1995–2000 تمكنت المديرية العامة للأرشيف الوطني من توفير و فتح حوالي ألف منصب رتبة وثائقي أرشيفي[20].

هذه الجهود المبذولة في تكوين أرشيفيين جامعيين من طرف المعاهد المتخصصة، وتوفير مناصب العمل من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني بدأت تتجسد على أرض الواقع، حيث تّم إحصاء 400 إطار يعمل في قطاع الأرشيف من بينهم 60% من المتخصصين، أي ما يعادل 240 إطار متخصص في الأرشيف. في هذه السنة و نظرا لتوفر عدد من المناصب

فاق عدد المتخرجين من أقسام علم المكتبات، ثّم فتح المجال أمام المتخرجين من تخصص التاريخ، إلا أن ذلك لم يلقى الرضا التام من طرف الهيئات الإدارية، و لم تعاد التجربة.

ليتضاعف هذا العدد مرة أخرى سنة 1998 حيث وصل عدد الإطارات العاملة في مجال الأرشيف إلى 800 إطار، 75 % منهم إطار أرشيفي أي ما يمثل 600 متخصص. و يلاحظ هنا أن نسبة الأخصائيين من العاملين في حقل الأرشيف أخذت ترتفع تدريجيا مقارنة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة. ونسجل أن الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى 2000 عرفت توظيف أكثر من 700 إطار من خريجي علم المكتبات.

هذه الأرقام استمرت في الارتفاع خلال العشرية من سنة 2000 إلى 2010، خاصة مع ظهور القوانين الأساسية الخاصة حسب القطاعات ، حيث بلغ مثلا عدد المناصب في سلك الوثائقي أمين المحفوظات سنة 2008 على سبيل المثال

ما يفوق ال 450 منصب، مقابل102 منصب خاص بسلك الوثائقي أمين محفوظات البلدي.

1.5. 4 قراءة في عدد المناصب في مجال الأرشيف لسنة 2012

استمرّت الجهود التي ظلّت تبذلها السلطات الأرشيفية بالتنسيق مع السلطات الإدارية في الجزائر من أجل توفير ما تحتاجه الإدارات و المؤسسات من يد عاملة في مجال الأرشيف من جهة، و العمل على توفير ما يقابل ذلك من مناصب عمل لهذه الفئة من الأخصائيين. هذا ما يمكن قراءته من خلال هذه الدراسة التي تمثلت في إحصاء عدد المناصب التابعة للوظيف العمومي، والمتعلقة بمختلف الوظائف الخاصة بالأرشيفيين. و كان الهدف من هذه الدراسة قياس

إمكانيات التوظيف في مجال الأرشيف في الجزائر، بعد خمسين سنة من الاستقلال و بعد أن خطت الجزائر خطوة في مجالي تكوين الأرشيفيين و توفير مناصب عمل خاصة بمهنة الأرشيف بالنسبة لهذا القطاع الحساس و الاستراتيجي الذي يمثل ذاكرة الأمة و تراثها الثقافي و التاريخي، و الذي عانى كثيرا طيلة الاستعمار من نهب المحتل و تحويله لغالبية الأرصدة ذات الأهمية، ومن حرق لجزء آخر منه، و يعاني أحيانا إلى يومنا هذا خاصة من تهميش مسؤولينا له و لا مبالاتهم به.

هذه الدراسة تخص إمكانيات التوظيف في الجزائر سنة 2012 لمختلف وظائف الأرشيف التابعة للوظيف العمومي، هذه الوظائف لم ترتب حسب القطاعات، و إنما جمعت فيها الوظائف التي تتناسب في الرتبة و بالتالي في المستوى التعليمي أو التكويني المطلوب، أي الشهادة التي تناسب المنصب، و ما يرتبط بها من مهام و مسؤوليات.

أ – عدد الوظائف المرتبطة بالأرشيف لحاملي شهادة الليسانس:

حسب إحصائيات مستقاة من المفتشية العامة للوظيف العمومي[21] بالمناصب المتوفرة على المستوى الوطني في مجال الأرشيف في القطاعات الثلاث الأسلاك المشتركة، البلديات، و قطاع الثقافة، بالنسبة للحاملين لشهادة الليسانس في علم

المكتبات و العلوم الوثائقية، أو ما يعادلها من شهادة، و الذي تمثله أسلاك الوثائقي

أمين محفوظات، الوثائقي أمين محفوظات بلدي، و المكتبي وثائقي أمين محفوظات. هذه الفئة من الأرشيفيين تحصلت سنة 2012 على مجموع 675 فرصة أو منصب عمل، و يتضح من خلال الأرقام أن سلك الوثائقي أمين المحفوظات لدى الأسلاك المشتركة قد ظفر بأكبر عدد من المناصب 512 من بين 675 منصب على المستوى الوطني ، أي بأكثر من 75% من المناصب الخاصة بحاملي شهادة الليسانس بالنسبة لهذه السنة، و بفارق متباين بالنسبة لسلك الوثائقي أمين محفوظات البلدي الذي لم يسجّل سوى 120 منصب و نسبة 17,78 % ، في حين اكتفى قطاع الثقافة بتوفير 43 منصب مكتبي وثائقي أمين محفوظات أي بنسبة لا تتعدّى 6,37 % وهو المنصب الذي يوجّه صاحبه إلى العمل في مجال الأرشيف، التوثيق أو المكتبة على مستوى المتاحف خاصة أو دور الثقافة و هذا حسب احتياجات الهيئة المعنية. و يبقى أهم ما يلاحظ خلال هذه السنة هو الكم الهائل من المناصب المتوفرة في مجموع هذه الأسلاك، مقارنة بسنوات التسعينات، حيث أن العدد المتوفر لهذه السنوات الأخيرة يساوي ما تم توفيره من مناصب للفترة بين 1995– 2000، أي على مدى خمس سنوات.

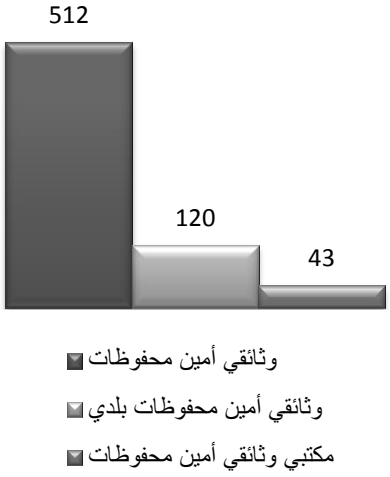

ب – عدد المناصب المرتبطة بالأرشيف للحاملين لشهادة جامعية

مدى قصير: شهادة المدى القصير هي شهادة تقنية تطبيقية خاصة، ومساعدو الوثائقيين أمناء المحفوظات يقومون بعمل كبير في مصالح الأرشيف و لهم مهام متعددة كما هي محددة في القانون الأساسي الذي يسير هذه الأسلاك، و تبين قراءة عدد المناصب المتاحة بالنسبة لهده الأسلاك ، نقص عددها مقارنة بسلك الوثائقيين، كما يلاحظ أن عدد المناصب المتاحة بالنسبة للأسلاك المشتركة تفوق بشكل معتبر الأسلاك الأخرى ب 238 منصب من أصل 337 منصب سجلت بالنسبة لهذه الرتبة، وهو ما يعادل نسبة 70,62 %، كما أن هذا السلك الخاص بالمساعدين وثائقيين أمناء المحفوظات عرف ارتفاع محسوس في عدد المناصب سنة 2012. القطاعين الآخرين لم يحصلا إلا على عدد محتشم من المناصب خاصة بالنسبة لسلك مساعد مكتبي وثائقي أمين محفوظات، الذي لم يحض إلاّ ب34 منصب تمثل 10,09 % من مجموع المناصب الخاصة بهذه الأسلاك، رغم أن هذا السلك مكلف بإدارة المكتبة، التوثيق و الأرشيف على حد سواء، على مستوى الهيئات الثقافية من متاحف، و دور ثقافة، في حي وفّرت مختلف البلديات على المستوى الوطني 65 منصب مساعد وثائقي أمين محفوظات و هو ما يمثل نسبة 16,33 %من مجموع ال337 منصب .

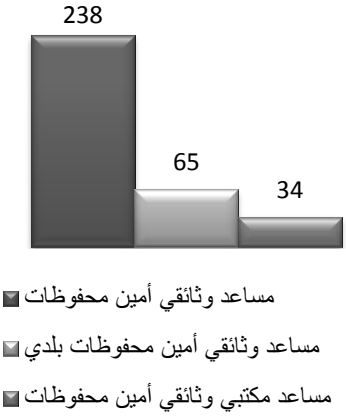

ج – عدد المناصب المرتبطة بالأرشيف للحاملين لشهادة ما بعد التدرج:

المناصب المرتبطة بهذا السلك تعتبر مناصب عليا، و هي موجهة للحاصلين على شهادة ما بعد التدرج أي شهادة الماجستير، كما تدرج أو تخصص هذه المناصب بنسب لا تتعدّى ال30 من المائة، للعاملين في المجال بأقدمية يحددها القانون الأساسي لهذه الأسلاك بثماني سنوات فما فوق، تطرح على شكل امتحان مهني داخلي يشارك فيه من تتوفر فيهم الشروط من موظفي الهيئة، وهي المناصب التي لا يعلن عنها على مستوى الوظيف العمومي، ولا على صفحات الجرائد. لهذه الأسباب تبدوا الأرقام الخاصة بهذا السلك قليلة بالنسبة للقطاعات الثلاث مع أفضلية دائما بالنسبة للأسلاك المشتركة ب 25 منصب وثائقي أمين المحفوظات الرئيسي مطروح للمنافسة، أي بنسبة 51,02 %. مقابل 16 منصب مماثل بالنسبة للبلديات تمثل نسبة 32,65 %، و 08 مناصب محافظ للمكتبات، الوثائق والأرشيف خاصة بقطاع الثقافة تمثل حوالي 16 % فقط من نسبة المناصب الخاصة حاملي شهادة ما بعد التدرج لهذا القطاع.

د – عدد المناصب المرتبطة بالأرشيف و الخاصة لخريجي معاهد التكوين:

الأسلاك التقنية الخاصة بالأرشيف التي تظهر بالشكل هي أسلاك موجهة إلى خريجي معاهد التكوين المهني. هذه الأسلاك هي في طريق الزوال، حسب القوانين الأساسية التي تنظم و تسير هذه الشعب من الوظائف. مما يفسر ندرة المناصب المقترحة بالنسبة لها، خاصة بالنسبة للأسلاك المشتركة و ما يقابلها من سلك الوثائقي أمين المحفوظات الذي لم يوجد به أي منصب خاص بالأرشيفيين التقنيين. حيث يلاحظ أن جل المناصب المطروحة بالنسبة لهذا السلك تتعلق بقطاع الثقافة، هذا السلك الذي حافظ عموما على الرتب المتعلقة بالأعوان التقنيون باختلاف مستوياتهم، حيث سجل هذا القطاع مجموع 37 منصب لمختلف رتب الأعوان التقنيون منها 32 منصب خاص بالمعاونين التقنيين، و خمسة مناصب خاصة للمعاونين التقنيين الرئيسيين، فيما لم يتم تسجيل فتح أي منصب لرتبة التقنيين للمكتبات، التوثيق، المحفوظات. قطاع البلديات وفّر بدوه 11 منصب خاص برتبة الأعوان التقنيون. هذه الفئة من الأسلاك التقنية و رغم أنها في طريق الزوال إلا أنها تقوم بعمل مميز و مهم في مصالح الأرشيف و من بين ما تكلف به تنظيم المخازن و ترتيب الوثائق و السهر على أمنها.

الخاتمة:

بعد الاستقلال و منذ السنوات الأولى، بدأ اهتمام السلطات الجزائرية بقطاع الأرشيف، بدءا بإعادة تكوين بعض الأرصدة التي تعرضت للتلف على أيادي المستعمر، ثم كان الاهتمام بتكوين و جمع التراث الأرشيفي الوطني، و السهر على حمايته و تنظيمه، من أجل أن يكون تحت تصرف كل من يحتاج إليه، و من أجل هذا عملت الدولة على تكوين المتخصصين في هذا المجال، هؤلاء اللذين هم وحدهم الكفيلون بتسيير الأرشيف و مصالح الأرشيف على حد سواء.

و بالرغم من عدم وجود تخصص قائم بذاته في مجال الأرشيف في الجزائر أو في الجامعة الجزائرية إلى يومنا هذا، فإن إدراج التكوين في مجال الأرشيف ضمن تخصص علم المكتبات أعطى الفرصة إلى تكوين من لهم القدرة على التكفل بهذا التراث، رغم ما يعاب عليه من نقص الحجم الساعي المخصص إلى المقاييس المتعلقة بالأرشيف و علم الأرشيف، مقارنة بما هو مخصص للمكتبات. هذا الإشكال قد يجد حلا له مع نظام الليسانس، ماستر، دكتوراه، الذي يتيح إمكانيات تخصص أكثر و أكبر مع نظام المسارات، ثم الماستر و الدكتوراه.

إن التطرق لمهنة الأرشيف في الجزائر، كان من أجل إلقاء الضوء على هذه المهنة النبيلة، على مدى الاهتمام بهذا التراث الأرشيفي و على العاملين في هذا القطاع. كما أن التطرق لهذه الأرقام لم يكن سوى من أجل تبيين ما مدى الجهد المبذول من طرف أجهزة الدولة من أجل حفظ التراث الأرشيفي، و توفير من يديره من المتخصصين في المجال.

لا يمكن أن ننكر أنه من حيث الأرقام الخاصة بعدد المناصب، يعرف قطاع الأرشيف نموا مستمرا، مقارنة بما كان عليه القطاع بعد فجر الاستقلال بعدم وجود أي أرشيفي جزائري على المستوى الوطني.

لعل وفرة المناصب في مجال الأرشيف خاصة مقارنة بالمكتبات و التوثيق، إضافة إلى أهمية هذا التراث و حساسيته تتطلب أن يكون التخصص فيه شامل و

دقيق وقائم بذاته كتخصص جامعي. و هذا من أجل توفير النوعية المطلوبة إلى جانب الكمية بالنسبة للمختصين القائمين على الأرشيف و هيئات الأرشيف.

ثمّ أن قطاع الأرشيف هو الذي أصبح يوفر أكبر قدر من المناصب مقارنة بمجالي التخصص: التوثيق والمكتبات، مما يفسر أحيانا رغبة الطلبة في التخصص في الأرشيف في الجامعة.

من خلال الإحصائيات المستقاة يمكن أن نقول أن قطاع الأسلاك المشتركة الذي يضم مصالح أرشيف الولايات، إضافة إلى مكاتب أرشيف المديريات التنفيذية مصالح أرشيف الهيئات المركزية يوفر أكبر نسبة من المناصب لمختلف الرتب و المستويات إذ أن الأرقام كانت دائما تقارب السبعين في المائة أي بفارق كبير عن القطاعين أرشيف الثقافة و البلديات ، هذا الأخير الذي تراوح اقتراحه للمناصب الخاصة بالأرشيف ما بين العشرين و الثلاثين في المائة. في حين لم تتعدّى المناصب المرتبطة بقطاع الثقافة العشرة بالمائة في كل الأحوال و لمختلف الأسلاك المنتمية لهذا القطاع، ويمكن تفسير هذا بكون عدد الهيئات التابعة لقطاع الثقافة قليل مقارنة بالهيئات التابعة للأسلاك المشتركة.

إن الجهود المبذولة في مجال تكوين القائمين على الأرشيف و توفير المناصب الخاصة بهذه الفئة على مستوى الإدارات و المؤسسات أمر مهم، و بالمقابل يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه تلقائيا: بالموازاة مع هذه الأرقام المشجعة ما هو واقع الممارسة الأرشيفية على مستوى الإدارات الجزائرية؟

فهل تبدل نفس المجهودات من أجل تحسين أوضاع الأرشيف والأرشيفي على حد سواء؟

وهل تتغير نظرة مسؤولينا تجاه الأرشيف ومهنة الأرشيف؟ قبل أن نتحدث عن شرائح المجتمع الأخرى.

ذلك أنه لا يمكن النهوض بقطاع الأرشيف، في ظل معاناة الأرشيفي من التهميش، خاصة ونحن اليوم أمام إنتاج أرصدة أرشيفية من نوع جديد هو الأرشيف الإلكتروني وما يتطلبه حفظ هذا النوع من الأرصدة من إجراءات فورية منذ إنتاجه.

الهوامش:

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1999، العدد 01 . ص 9

(2) المرسوم 75–90 المؤرخ في 24 جويلية 1975. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1975، العدد 61.

(3) القرار المؤرخ في 25 جويلية1975 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1975، العدد 65.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1975، العدد 65.

(5) القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992، المتعلق بتنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.1992،

(6) العدد 71

(7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2008، العدد 03، المادة 08

(8) مثل شركة سوناطراك، سونالغاز، البنوك،

(9) مثل الضمان الاجتماعي، البريد و الاتصال،

(10) القرار المؤرخ في 10 يونيو 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية1991، العدد 35

(11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2008، العدد 03

(12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ، 2011، العدد 53

(13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2008 ، العدد 68 **الجزائر.** مطبوعات الأرشيف الوطني. 1996، العدد2

(14) بجاجة، عبد الكريم. الدليل الوطني للأرشيفيين. مطبوعات الأرشيف الوطني، 1996: العدد 2، ص4.

(15) **BADJADJA, Abdelkrim. Le Contentieux archivistique Algéro-Français. Publication des Archives a.Nationales d'Algérie, N°3, 1996.p 10**

(16) **Association des archivistes Français. Un professionnel de l'information et du patrimoine.**

(17) **Www. Archivistes.org/qu-est-ce-qu-un-archiviste.- consulté le 06juin 2011.**

(18) **DELSALLE DELLSALLE, Paul, Une histoire de l'archivistique, Québec, PUQ, 2000, p.187.**

(19) **DROUHET, G., KESLASSY, E, MORINEAU. Records Management. Paris: ADBS, 2000. P17**

(20) **Nouvelles archives, nouveau public. In Hisoire et archives, société des amis des archives de France. N° spécial : les archives de France mémoire de l'histoire. Paris, H.Ch., 1997. P.77**

(21) **Badjadja, Abdelkrim. Méthode d'élaboration d'une politique nationale de gestion des archives : l'expérience algérienne. 2ème séminaire sur les archives des entreprises. Alger, 22-23 Janv., 2001. p. 46**

(22) **Algérie. Direction générale de la Fonction Publique. - http://www.concours -fonction publique. gov.dz/fr / RechercheAV.asp.**